

نشاط ومعوقات التجارة في عصر دولة المماليك (648-923هـ / 1250-1517م)

م.م. أسراء مهدي

مزبان

جامعة واسط/ كلية التربية

المقدمة

أن العلاقة بين الشرق والغرب قديمة جداً. وقد اتسمت في بعض الأحيان بعلاقات عسكرية وسياسية عدائية، وفي كلا الحالين لم تنقطع الصلات التجارية نهائياً، فالاقتصاد العالمي يرتكز على وحدات اقتصادية يكمل بعضها بعض الآخر. وبعد أن لحق الفساد بالإقطاع والصناعة المملوكية قلت إنتاجيتها، ولم تعد تف بمطالبات الطبقة العسكرية الحاكمة. لذلك لم يجد المماليك بداً من الولوج لباب التجارة القطاع الاقتصادي الوحيد الذي بقي مزدهراً. ومن المعروف أن ازدهار التجارة يتطلب توفير مقومات عديده أولها استراتيجية الموقع الجغرافي، والاستقرار الداخلي والخارجي، ورعاية الحكام للتجارة، وتأمين الأسواق الداخلية والخارجية اللازمة لها. ومن هنا، يجب الإحاطة بجميع هذه الأمور في العصر المملوكي (648-923هـ/ 1250-1517م) للوقوف جلياً على الأبعاد الاقتصادية للدولة المملوكية في عهدها البحرية والبرجية، منذ أن كان تجار الكارمية⁽¹⁾ مسيطرين على التجارة المملوكية، إلى أن تسلطت عليها الطبقة العسكرية الحاكمة وعدتها معيناً لا ينضب. وقد قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث فبعد المقدمة تناولنا في المبحث الأول الطرق والموانئ التجارية للمماليك، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى اهتمام المماليك بالتجارة العالمية. أما المبحث الثالث فقد تضمن مقومات التجارة المملوكية.

وأعتمدنا في كتابة البحث على بعض المصادر التي تناولت العصر المملوكي في عهديه (البحرية والبرجية) وكذلك المراجع الحديثة التي ذكرت الحياة الاقتصادية وخاصة التجارة في عصر الدولة المملوكية وهي مرتبة جميعاً في قائمة خاصة بها في نهاية البحث.

المبحث الأول

الطرق والموانئ التجارية للممالك

أن للموقع الاستراتيجي المهم الذي نشأت عليه دولة الممالك أثر كبير في ازدهار التجارة في هذا العصر لا سيما وأن الدولة المملوكية تشرف على أقصر الطرق المؤدية إلى الهند التي كانت تشكل في ذلك الوقت مصدر السلع الأشد طلباً في أوروبا وتتصل بقارة أوروبا عن طريق الموانئ التي كانت تقع على بحر الروم (المتوسط)، فضلاً عن وجود خطوط تجارية منتظمة بين الشرق والغرب⁽²⁾، وقد شكل هذا الوضع بمجمله عاملاً أساسياً في ازدهار وتطور الحركة التجارية في عصر الممالك.

أولاً: الطرق التجارية

تعددت الطرق التجارية بين الشرق والغرب منها البري ومنها البحري، وتتنوع الأمان عليها، فالطريق الأول كان بحرياً يأتي من الصين إلى الهند فالخليج العربي حيث تبدأ فروعه: البصرة فبغداد ثم يتجه في اتجاهين شمالاً إلى ديار بكر، وغرباً إلى دمشق ومنها إلى الموانئ المملوكية على بحر الروم (المتوسط) ثم يسير بمحاذاة الساحل إلى غزة ويعبر الصحراء إلى القاهرة، وكان يتجه أيضاً من دمشق شمالاً إلى حلب ثم إلى أسيا الصغرى فالقسطنطينية⁽³⁾

أما الطريق الثاني، فكان الأكثر أماناً، فهو طريق بحري يأتي من الشرق الأقصى عبر المحيط الهندي إلى بحر القلزم (الأحمر)، ومن هناك تلك طريقين: الأول عبر سيناء إلى دمشق فموانئ المتوسط والثاني عبر الصحراء إلى النيل فالقاهرة ثم بالنيل

أيضاً إلى الإسكندرية⁽⁴⁾ وهذا الطريق أدى إلى خدمة جلييلة لدولة المماليك البحريةية (648-784هـ) في بداية نشأتها فاندفاع المغول نحو الشرق وما رافقه من أعمال العنف وعدم الاستقرار هدد جميع الطرق البرية عبر آسيا، فأنتعش بذلك طريق بحر القلزم (الأحمر)⁽⁵⁾.

أما الطريق الثالث فهو بري يأتي من وسط آسيا عبر الهند وجبالها إلى بخارى حيث يتفرع إلى قسمين، الأول إلى بحر قزوين وبلاد البلغار، وإلى البحر الأسود وموانئه، على الأخص القسطنطينية ثم إلى أوربا⁽⁶⁾ هذا الطريق خدم دولة المماليك دون أن يكون لها دور هام في ذلك. إذ غدا غير صالح إبان الحروب المتتالية بين العثمانيين والبيزنطيين ومن ورائهم الدول لأوربيه فضلاً عن الصراع المتتالي بين الإمارات التركمانية وجيرانهم، وعن الصراع بين العثمانيين والرومان وعلى البحر الأسود، ومع ذلك لم ينقطع هذا الطريق كلياً، إنما ظلت التوابل وغيرها من منتجات الصين والهند وبلاد فارس تصل إلى البحر المتوسط والقسطنطينية بغير انتظام⁽⁷⁾. أما الطريق الرابع، فكان بحرياً من الصين والهند إلى هرمز على الخليج العربي، أو إلى عدن وجده على البحر الأحمر، ولكنه لم يكن يخلو من الخطر، ليس بسبب صعوبة الملاحة فيه وحسب، بل في انتشار القراصنة على بعض أطرافه عند البحرين وقطر وعلى ساحل الخليج العربي وفي بلاد الهند والسند حيث أنتشر القراصنة من قبائل الميد والكرج⁽⁸⁾.

هذه الطرق التجارية كانت تنتهي عند موانئ البحر المتوسط منها المملوكية ومنها ميناء أياص الأرمني، ومن هناك تتجه نحو أوربا وفق خطوط تجارية اتبعتها كل بلد حسب رغبته ومصالحته وأهم هذه الطرق.

الأول:- من موانئ المتوسط إلى قبرص ورودس وكريت وكورفو وراجوز فالبنديقية.
الثاني:- من موانئ المتوسط إلى قبرص ورودس وكريت ثم إلى مضيق مسينا إلى بيزا وفلورنسا وجنوا ثم إلى مرسيليا وبرشلونة⁽⁹⁾.

وكانت هناك طرق أخرى داخلية توزعت ضمن الأراضي المملوكية والبلاد التي بسط المماليك نفوذهم عليها، ووصلت دولة المماليك بالبلاد المتاخمة لها، وأهم تلك الطرق: الطريق من الوجه البحري الذي يتجه نحو الغرب بمحاذاة الساحل إلى القيروان ومنها على طول الساحل إلى السويس على المحيط الأطلسي، وهذا الطريق كان يصل الشرق بالأندلس⁽¹⁰⁾.

وكان هناك طريق آخر من الوجه البحري أيضاً يتجه جنوباً عبر الواحات الداخلية ثم إلى السودان الغربي ثم الطريق المحاذي للنيل إلى قوص ثم إلى أسوان وبلاد النوبة ويتفرع منه طريق إلى عيذاب على البحر الأحمر، فضلاً عن طريق يتجه من مكة عبر الصحراء إلى البحر الأحمر ثم إلى ميناء المدينة⁽¹¹⁾.

أما الطرق البحرية والنهرية، الخارجية والداخلية، لم تكن وحدها كافية لإنعاش التجارة المملوكية، فعدد لا بأس به من المحطات الداخلية التجارية لم تكن تتصل بالبحار أو الأنهار، من أجل ذلك نظم التجار تحت حماية المماليك، عدة خطوط للقوافل لتأمين وصول السلع لتلك المحطات.

وقد لعبت كل من دمشق وحلب ومكة دوراً هاماً في تجارة القوافل، فبعض القوافل كانت تأتي من الحبشة والنوبة إلى مكة وجدة، وتتجه منها إلى الإسكندرية أو دمشق أو حلب، فضلاً عن خط آخر للقوافل كان يأتي من فزان ودارفور حاملة معها بوردرة الذهب والعاج والصمغ والرقيق، وتحمل في طريق عودتها السلع الأوروبية والمصرية والهندية⁽¹²⁾.

فأمنت القوافل وصول السلع الهندية والفارسية من دمشق إلى الموانئ المتوسطية على الساحل اللبناني، فكانت تنطلق من دمشق متجهة شمالاً مجتازة البقاع من عنجر حتى حمص إلى موانئ المتوسط. وكان يعتمد خط آخر للقوافل يصل إلى الموانئ المتوسطية يبدأ من وادي دجلة ويصل الخليج العربي بحلب ثم إلى انطاكية وبعد اقصر طرق القوافل وكان يبلغ عدد الجمال التي انتظمت في القوافل الدائمة المجي إلى حلب سبعة آلاف جمل مما يدل على ازدهار التجارة فيها، فحلب

تمتعت بمركز استراتيجي حيث كانت تقع على طريق القوافل الذاهبة إلى بلاد الشام من شبه الجزيره العربية ومصر لتكمل طريقها إلى موانئ البحر الأسود، وعلى طريق القوافل الآتية من الخليج العربي إلى بغداد. فضلاً عن أن أكثر الطرق التجارية الآتية من آسيا الغربية كانت تمر بها، وخط القوافل الآتية من بحر قزوين إلى المار بتبريز وماردين، كان يجعل حلب تتصل بأرمينيا وكردستان⁽¹³⁾.
أنطلاقاً من كل ذلك نستدل أن سلطنة المماليك أصبحت محور التجارة العالمية. لذلك عنيت بحراسة جميع الطرق الداخلية المارة بأراضيها، وأقامت الجسور عليها، وأمنت الوسائل اللازمة لحسن سير القوافل عليها فزودتها بالخانات وأمنت فيها المأوى والعلف والماء، وجعلت صاحب البريد مسؤولاً عن سلامة التجار⁽¹⁴⁾.

ثانياً: الموانئ التجارية

كانت هناك موانئ تجارية عالمية ساعدت على غنى التجارة المملوكية وذلك لكثرة السلع التي توفرها للخطوط التجارية. وكانت هذه الموانئ كثيرة ومن أهمها ميناء القاهرة ويقع عند التقاء الطرق التجارية بين أفريقيا وآسيا وفي حج المسلمين الأفريقيين إلى مكة كان يمر في وسطها، فضلاً عن أن الطريق الذي كانت تحمل عليه السلع الثمينة من السودان والحبشة كان ينتهي إليها⁽¹⁵⁾ وفيها مركز الجهاز العسكري والإداري الحاكم الذي جذب إليه تجارة البحرين (القلزم والروم)⁽¹⁶⁾.

فالسلع التي كانت ترد إلى الإسكندرية ودمياط كانت ترسل بدورها إلى بولاق ميناء القاهرة على النيل، وأسواقها كانت مزدهرة وعامرة بجميع أنواع السلع المحلية والأجنبية الشرقية والغربية، فكان فيها سوق للأقمشة الأوربية وآخر للسلع الفارسية، فضلاً عن سوق التجارة الكاريبية⁽¹⁷⁾. ومن الموانئ المهمة أيضاً الإسكندرية وهي مربعة الشكل ولها أربعة أبواب موزعة على الجهات الأربع⁽¹⁸⁾، وكانت تزخر بمعامل النسيج وفيها ميناءان الطور لاستقبال السفن الأوربية، والسلسلة لاستقبال السفن

المغربية عربية أيضاً، ذلك أن المسلمين كانوا يدفعون نصف قيمة التعرفة الكمركية التي يدفعها الأوربيون⁽¹⁹⁾.

وأهمية ميناء الإسكندرية كانت تضاهي أهمية موانئ كليون Quilon وقلقونة Calicut في الهند والقسطنطينية على البحر الأسود، وسوداك في شبه جزيرة القرم، وزيتون Zaiton في الصين. وكانت تحمل للإسكندرية الأقمشة الأوربية المتنوعة والبهارات من آسيا، والذهب من السودان والمعادن والأقمشة من أوربا، والسجاد والأحجار الكريمة من بلاد فارس وكانت فيها تتم المبادلات التجارية العالمية⁽²⁰⁾.

أما بيروت فكانت أشهر الموانئ المملوكية على بحر الروم والمرفأ الرئيسي لبلاد الشام وأكثرها إزدهاراً وحيوية، ومنها تعددت المراكز التجارية الأوربية، وكثر مجيء الأجانب إليها بانتظام لبعدها عن السلطة المركزية في القاهرة⁽²¹⁾.

وتعتبر طرابلس الميناء اللبناني بعد بيروت، كان يؤمها التجار من مختلف المدن الشامية، وتوزع فيها عدد من الوكالات التجارية الأجنبية تعود إلى البنادقة والجنوبيين.

وعلى امتداد شاطئ بحر الروم (المتوسط) انتشرت الموانئ المملوكية مثل صيدا وصور وعكا ويافا، ولكنها كانت أقل أهمية من بيروت وطرابلس، وشهرة تلك الموانئ انحصرت بتصدير القطن بوجه عام⁽²²⁾

ومن الموانئ البحرية النهرية الشهيرة ميناء دمياط الذي يقع على جانب النيل ويعد مخرج التجارة المملوكية في مصر إلى المتوسط⁽²³⁾ ويتصل بالقوافل البرية إلى موانئ البحر الأحمر، ولا تدخل إليه المراكب مباشرة بسبب شدة تيار مياه النيل، فقد كانت تخرج منه قناة تصل حتى مدينة تنيس⁽²⁴⁾ حيث كانت ترسو المراكب⁽²⁵⁾.

ويعد عدن من أكبر المراكز التجارية، وهي مدخل البحر الأحمر الجنوبي وفيها يتم تبادل السلع الشرقية والغربية، وكان سكانها مؤلفين من عرب وهنود وبعض الزنوج⁽²⁶⁾. وتصلها البضائع الهندية من جميع المراكز التجارية في الهند، والسلع الفارسية عن طريق هرمز⁽²⁷⁾.

أما ميناء الطور فيقع جنوبي غربي شبه جزيرة سيناء، كانت تأتيه السلع من عدن وجده بالقوارب، وقد أصبح فيما بعد مركزاً جمركياً للسلع الآتية من الهند⁽²⁸⁾. ومن الموانئ التجارية المهمة مكة المكرمة حيث اعتمدت على البضائع الأوربية التي تأتيها من بلاد الشام وعلى السلع الهندية التي تصلها من عدن، فضلاً عن أسواقها في مواسم الحج، وأهم السلع التي تواجدت فيها البهارات والتوابل، والطور والحريز، والأحجار الكريمة، والأقمشة، وقد ظلت مكة محطة تجارية مزدهرة حتى نهاية العصور الوسطى⁽²⁹⁾.

وكان لميناء قوص الذي يقع على الشاطئ الشرقي للنيل أهمية كبيرة وذلك لأنه كان ملتقى القوافل من بلاد النوبة والحبشة وحوث عدداً من المشاغل وكانت المركز الرئيسي للتجارة الكارمية، لذلك وجد فيها مركز هام للكمارك المملوكية⁽³⁰⁾. ويعد ميناء قاليقوت السوق التجارية الأولى للعرب في الهند فيها مشاغلهم وأسواقهم، وكان يستوطن فيها بعض الجاليات العربية والمغاربة والفرس، واستطاع العرب السيطرة تجارياً عليها من خلال سيطرتهم على مخازن الأحجار الكريمة واللؤلؤ والبهارات والأطياب والحريز وغيرها، كذلك كان يقصدها التجار العرب دائماً⁽³¹⁾.

أما سيلان فكان يسكنها عدد كبير من العرب والفرس والهنود والجميع يعملون في الحقل التجاري خاصة فيما يتعلق بالنباتات الطبية والأحجار الكريمة⁽³²⁾.

المبحث الثاني:- اهتمام الممالك بالتجارة العالمية

حاول الممالك استغلال الظروف السياسية والعسكرية للدول المجاورة ومنها اضمحلال مملكة أرمينيا، وتفقر مينائها أياس، فضلاً عن ظهور تيمور وإشعاله الحروب باستمرار بين التتار والبلدان المجاورة، جعل الطرق التجارية التقليدية البرية غير آمنة، فعدل التجار عن سلوكها مما أضعف المراكز التجارية، يضاف إلى ذلك

استيلاء الجنوبيين على ميناء قبرص، ورفضهم نزول التجار الإيطاليين وغيرهم من التجار الأوربيين فيها. مما دفع السفن الأوربية للتوجه مباشرة إلى بيروت⁽³³⁾.

وقد قامت دولة المماليك بفك الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها البابونية ومن ورائها الدول الأوربية التي كانت تسير في ركبها، وذلك بتقديم التسهيلات وعقد الاتفاقات التجارية التي كان ينال بموجبها الأوربيون حق إقامة قناصل وجاليات دائمة في أراضيها⁽³⁴⁾.

ولتشجيع التجارة في الأراضي المملوكية، قام السلاطين بخطوة جريئة، حيث شجعوا إنشاء الوكالات التجارية، فأكثروا من إنشاء الفنادق ووزعوها على التجار الأجانب، وتلك المراكز كانت متشابهة اجمالاً من حيث نظامها التجاري وأن اختلفت من حيث سكانها ونظام حياتهم⁽³⁵⁾.

وكان الفندق مربع الشكل، يتألف من طبقة أو أكثر يشبه من الخارج القلعة الحربية أو الحصن، وفي داخله باحة واسعة لربط البضائع وفكها، والطابق الأرضي كان عبارة عن متاجر وحوانيت⁽³⁶⁾ والطبقة العليا مخصصة للنام وإقامة التجار، ويحيط بالفندق حديقة زرعها التجار بأشجار من أوطانهم، لذلك جاء الفندق وكأنه قطعة من الوطن الأم يتمتع فيه التاجر بكامل حرية حتى انه كان يسمح له بشرب الخمر في داخله⁽³⁷⁾.

وقد وهب السلاطين الفنادق للتجار الأجانب، والمعاهدات التجارية كرسرت حق السلطان باستردادها ساعة يشاء، وكان يشرف على الفندق موظف من الكمارك يعرف باسم الفندققي، والقنصل التجاري كان مسؤولاً تجاه السلطان عن الفندق، وعن الرسوم المتوجبة على تجار جاليته الذين ينزلون في الفندق، وكانت المعاهدات التجارية تنص على أصلاح الفندق على حساب الدولة المملوكية على أن تحسم قيمة المصاريف من الرسوم المتوجبة على التجار بدل نزولهم في الفندق، والاتفاقيات التجارية التي تعقد في غرفة الاتفاقيات في الفندق تعتبر نافذة⁽³⁸⁾.

وتكريساً لحرمة الفندق ورعاية من السلاطين للشؤون الدينية كان يسمح للأجانب بإقامة الصلاة في فندقهم وإنشأ كنائس لهم، فقد كان للبنا دقة كنيسة في الإسكندرية، وكنائس للجنوبيين وغيرهم في دمشق⁽³⁹⁾.

وكان يحرم على الأجانب مغادرة الفندق ليلاً، أو في أوقات الصلاة المحلية محافظة على سلامتهم، وسلامة أمن الدولة كي لا تتعدى أعمال الأجانب حدود التجارة إلى السياسة⁽⁴⁰⁾.

وفي الفندق كانت تعقد الصفقات التجارية وفيه تحزم البضائع التي تنقل إلى البواخر، ولم تكن الفنادق وقفاً على جالية أجنبية واحدة دون باقي الجاليات، إنما أكثرها حصل على فنادق، بخاصة تلك التي كانت رحلاتها منتظمة، وحاز الأجانب على الفنادق ليس في الإسكندرية فقط بل في بيروت ودمشق وطرابلس وصيدا، ويعود تاريخ تأسيس أول فندق إلى سنة 777هـ / 1375م⁽⁴¹⁾.

وتوزعت الفنادق في الإسكندرية كما يلي: فندقان للبنادقة، وفندق للجنوبيين، واختصت كل من الجاليات التالية بفندق خاص بها: مرسيليا وناربون، وقطلونية، وراجوزة، والحبشة، وتركيا، وموريتانيا، والتتار⁽⁴²⁾.

وكان القنصل يدير شؤون الفندق ولم تتعدى صلاحياته الحقل التجاري، حيث كان مسؤولاً أمام السلطان عن الخلل الذي يحدثه أبناء جاليتهم. أما الأمور الأمنية فكانت من اختصاص رجال الأمن المحليين كالولاية ومساعدتهم⁽⁴³⁾ وكان القنصل يتعرض للعقاب عندما يتعدى القراصنة على السفن المملوكية، فكان السلطان يطلب ويلزمه بالاتصال ببلاده للعمل على إعادة الرجال والسلع المسلوقة، ويتخذ تدابير احتياطية منها سجن القنصل والجاليات التجارية جميعاً، وضع سلعهم من مغادرة الموانئ المملوكية ريثما يحصل على مطالبته⁽⁴⁴⁾ ومثال ذلك ما حصل في مطلع القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) عندما أحتجز أحد القراصنة سفينة مملوكية محملة بالبضائع الثمينة، وعلى متنها مائة وخمسين رجلاً بيعوا أهم البضائع فطلب السلطان القنصل البندي وأعلمه بوجود تدخل البنديقية للإفراج عن المساجين المسلمين فكان

جواب القنصل أن لا سلطة على ذلك، وعندما تكررت طلبات السلطان للقنصل الذي لم يتغير جوابه أمر السلطان بمصادرة جميع السفن العائدة للبندقية المتأهبه للرحيل ، فلم يسع البندقية عند ذلك إلا إن اشترى الرجال المسلمين وأعادوهم إلى السلطان⁽⁴⁵⁾ . ولتنشيط التجارة المشرقية الداخلية الخارجية عمد المماليك إلى إنشاء مؤسسات وضعوها بتصرف التجار العرب والمسلمين عرفت بالوكالات والخانات والقيسارات. أما الخانات فقد كانت عبارة عن مجموعة ضخمة من الحوانيت والمستودعات التجارية ، في وسطها بهو كبير مسقوف أستعمل لحفظ سلع التجار، وفي الخان يرتاح التاجر ويريح دوابه ويستطيع أن يبيت فيه⁽⁴⁶⁾ وخارج الخان يوجد ساقية للسيل، وحانوت يشتري منه المسافر ما يحتاج لنفسه ولدوابه⁽⁴⁷⁾.

وقد كان لأمر المماليك، قصور تحولت إلى وكالات تجارية، بعد أن أجروها بأسعار مرتفعة، وهي عبارة عن أماكن واسعة في وسط بهو وعلى سطحها انتشرت عرف عرفت بالرباع خصصت لمنام التجار وفيها تتم عمليات البيع والشراء⁽⁴⁸⁾.

وهناك عامل آخر ساعد على تنشيط التجارة المملوكية وخدمها، ودفع التجار من مختلف الجنسيات للإقبال على البلاد المملوكية، هذا العامل تمثل بكثرة وغنى الأسواق وتنوعها بحيث كانت على ثلاثة أنواع: محلية، وموسمية، وسنوية، فالأسواق الموسمية كانت تقام في مدة ورود التوابل من الشرق الأقصى، وارتبطت بهبوب الرياح الموسمية، لذلك لم تتغير مواعيد انعقادها من سنة إلى أخرى، وفي المدة ذاتها تصل السفن الأوربية للتزود من السلع المشرقية⁽⁴⁹⁾.

أما الأسواق السنوية فكانت تعقد إجمالاً في مناسبات الأعياد الدينية، ولكن عندما زاد الطلب على السلع المشرقية في أوروبا، وبما أن الأعياد الإسلامية لم تكن ثابتة بسبب خضوعها للتقويم الهجري، وبما أن الأوربيين قد لا يلائمهم توقيت الأعياد لعدم انعقاد الأسواق في أوروبا أو لردائة الطقس وعدم صلاحيته للملاحة. لذلك تطورت تلك الأسواق وغدت تعقد نصف أو ربع سنوية، وفي أوقات شبه محددة⁽⁵⁰⁾. أما

الأسواق المحلية فقد كانت دائمة، وانتشرت بشكل رئيس في القاهرة التي احتوت على جميع أنواع السلع المحلية والأجنبية⁽⁵¹⁾.

المبحث الثالث: - معوقات التجارة المملوكية

واجهت التجارة في عصر دولة المماليك جملة من المعوقات التي شكلت عائقاً طالما أضعف العامل التجاري للدولة، وفي مقدمة تلك المصاعب مشكلة القرصنة الأوربية حيث تركزت أهمية دولة المماليك على تجارة العبور التي جعلت من المماليك المحور الأساسي للتجارة العالمية، فالشرق الأقصى كان بحاجة إلى المنتجات الصناعية الأوربية، وإلى المعادن، خاصة الذهب والفضة⁽⁵²⁾. وفي النصف الثاني من القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) وابتدأت الظروف السياسية الخارجية دولة المماليك لتلعب الدور الأكبر في تحريك التجارة العالمية، ومع ذلك فقد صادفت عقبات كثيرة أعاققت تقدم الحركة التجارية أحياناً، خاصة في مطلع القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) أثر مهاجمة تيمورلنك لبلاد الشام واستباحة حلب ودمشق، الأمر الذي عطل طرق القوافل الداخلية الآتية من آسيا الصغرى وفي الخليج العربي، وجعل المماليك يشحذون إمكاناتهم المالية والاقتصادية لصد زحف تيمور. هذا فضلاً عن أعمال القرصنة التي كان يقوم بها الأوربيون على السفن المملوكية والإسلامية أو على سفن بعضهم البعض الأخرى خاصة وبين جنوا والبندقية⁽⁵³⁾. ففي سنة 790هـ / 1388م أسر الجنوبيين سفينة كانت تقل أقارب الظاهر برقوق⁽⁵⁴⁾. القادمين إلى القاهرة. فرد السلطان بالقبض على جاليتهم وأودعها السجون، ولم يلبث الجنوبيين أن أرسلوا أقارب برقوق ومعهم هدية إلى السلطان فقبلها وأفرج عن جاليتهم⁽⁵⁵⁾.

ولم تكن جنوا تستطيع منافسة البندقية في تجارة البهار في الأسواق الأوربية، من أجل ذلك، أرسل بوسيكو حاكم جنوا حملة حربية سنة 806هـ / 1403م إلى مصر للانتقام من المماليك الذين سيطروا على التجارة العالمية بالاشتراك مع البنادقة، بعد

أن أضحى مركز (فماغوسط) ثانوي إذا ما قيس ببيروت والإسكندرية. وعلم السلطان فرج (801-815هـ) بأمر الحملة فاستعد لملاقاة المهاجمين، وأسر من لم يستطع الفرار من التجار الجنوبيين عند ذاك حول بوسيكو حملته إلى الساحل اللبناني وهاجم بيروت وطرابلس وصيدا وأحرق الفنادق التجارية بما فيها فنادق البندقية⁽⁵⁶⁾ فكان رد السلطان فرج بان، فرض غرامات مالية كبيرة على التجار الأجانب، بما فيهم البنادقة، فأحتج قنصلهم وهدد السلطان بترك الأراضي المملوكية تجارياً على أن يعود محارباً فلم يأبه السلطان لتهديداته⁽⁵⁷⁾. ويبدو أن السلطان كان متأكداً أن لا غنى للبنادقة عن التجارة الشرقية، لذلك كان يتذرع بأي عمل يقوم به القراصنة كي يصادر أموال التجار، لأغناء خزائنه التي كثيراً ما كانت فارغة ولما لم يجد الجنوبيين بداً من العودة إلى التجارة مع المماليك اشتروا الصلح من السلطان بمبالغ كبيرة⁽⁵⁸⁾.

والقطلونيون لم يكونوا أقل قرصنة من الجنوبيين، أما فاقوهم ففي سنة 811هـ/ 1408م تحول بعض التجار القلطونيين إلى أسبانيا بسفنهم التي كانت تحمل تجاراً وسلعاً من تونس وباعوا الجميع في أسبانيا، فأشتكى أهاليهم للسلطان فرج دون جدوى ولكن أعيدت القضية مجدداً في عهد السلطان المؤيد شيخ (815-824هـ) ففرض غرامة كبيرة مناصفة على الجالية القطلونية في دمشق والإسكندرية⁽⁵⁹⁾.

والقبارصة والروسي كان الأشد قرصنة في بحر الروم (المتوسط) وأعمالهم كانت تؤدي أحياناً إلى شل الحركة التجارية أثر المعاقبات الجماعية التي كان ينزلها السلطان بالتجار الأجانب، مما حدا بالبندقية أن ترسل سفيراً إلى السلطان المؤيد شيخ ليعقد معاهدة تستثني البندقية من التدابير السلطانية الشديدة⁽⁶⁰⁾. ومن المشاكل التي واجهت التجارة المملوكية هو ازدياد مصاريف الدولة وغش النقد وذلك لأعتماد المماليك على تجارة عشوائية دون أن يحددوا الأطر العريضة لها غير مبالين لما يلحق بالتجار المحليين الذين اعتادوا جلب السلع من الشرق الأقصى بأسعار بخسة وبيعها بأسعار مرتفعة، دون مراعاة للسلع التي كانت تنتج محلياً ودون أن يستطيعوا توسيع تجارتهم خوفاً من الاحتكارات السلطانية والمصادرات الجماعية كل ذلك أدى

إلى إحداث خلل عام في الاقتصاد المملوكي بني على دفن العائدات التجارية في الأرض وبالتالي كان يقلل تداول السيولة⁽⁶¹⁾.

وعلى الرغم من الأموال الطائلة التي جناها السلاطين فأنهم كانوا يشكون باستمرار من العجز المالي الناتج ليس فقط عن صرف جوامك⁽⁶²⁾. ألممالك السلطانية أنما عن شراء ممالك جدد كانت تزداد أعدادهم سنوياً، وبالتالي تزداد قيمة الجوامك. بالإضافة إلى شراء الفراء الذي أصبح ارتدائه إلزامياً في الدولة الجركسية (784 - 923 هـ / 1382م / 1517م) ناهيك عن الانعامات الكثيرة التي كانت تشمل على الخلع والثياب التي يهبها السلاطين إلى أرباب الدولة⁽⁶³⁾.

وإن خزن الأموال الذهبية والفضية أدى إلى أبعاد خطيرة حيث ندر وجود الذهب والفضة في الأسواق، فضلاً عن توقف الأوربيين عن جلبها إلى البلاد المملوكية، وقل ورود الذهب السوداني إليها اعتباراً من أواخر القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) أضف إلى ذلك أن الصاغة كانوا يذبيون الدنانير الذهبية والدرهم الفضية ويصيغونها أساور وخواتم⁽⁶⁴⁾.

والنقص بالنقد الذهبي والفضي أدى إلى اعتماد الممالك على سياسة نقدية جديدة بنيت على غش النقد، فانتشرت عمليات المقايضة التجارية بين الممالك والتجار الأوربيين، كي يتفادى الأجانب النقص الحاصل في النقد المملوكي⁽⁶⁵⁾. وبالتالي كي يوفر بعضاً من عملاتهم الذهبية التي كانت في الواقع أعلى قيمة من الدينار المزيف أنما قيمتها الشرائية أقل. ونستنتج من ذلك أن النقص في النقود الذهبية والفضية كان نتيجة للأزمة المالية التي كانت تعيشها الدولة المملوكية الثانية وعندما كان السلاطين والتجار يتذمرون من نظام الدفع بالمقايضة كان يعمد الأجانب إلى أسلوب اعتبر حلاً وسطاً هو نظام نصف المقايضة، تدفع بموجبه نصف أثمان السلع نقداً والنصف الآخر عيناً⁽⁶⁶⁾. ومع ذلك فإن العائدات التجارية المملوكية كانت بازياد مستمر وكذلك الاحتكار التجاري، دون مراعاة وضع التجار المحليين.

الخاتمة وأهم الاستنتاجات

تعد سلطنة المماليك محور التجارة العالمية وذلك من خلال محطاتها وموانئها التي تتصل مباشرة ببلاد الشرق، فضلاً عن جهود التجار العرب الذين استوطنوا في مراكز تجارية هامة في الهند وفارس وبغداد طلباً للرزق، وقد قام المماليك بتأمين تلك المحطات والموانئ في حدود بلادهم مما أدى إلى ارتفاع مردود التجارة في جميع الأراضي المملوكية.

إلا أن الصراع بين المماليك غير المنتهي وبزخ السلاطين والأمراء المنقطع النظير وأزمات الدفع التي طالما تعرض لها الأجناد من أن تنعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية ومنها التجارية، حيث شارك المماليك التجار أرباحهم. وطغى طمعهم على كل روح إنسانية وعلى كل تقدير لإقامة اقتصاد متوازن، بحيث وجهوا ضربة قاصمة إلى تجار الكارمية وغيرهم من أرباب التجارة الشرقية، واحتكروا التجارة لصالحهم الخاص يسدون بعائداتها ما فقده من مكسب اقتصادي نجم عن قلة إنتاج قطاعي الصناعة والإقطاع.

وغالباً ما كان يعمد المماليك، فضلاً عن تلك المساوئ الاقتصادية إلى استثمار غير مشروع أيضاً كغش النقد، وفرض ضرائب استثنائية تمثلت بالمصادرات التي لم تخضع لقانون أو عرف معين يحدد موعد جبايتها، مما أدى إلى هجرة الحرفيين لأعمالهم وتحول التجار إلى عملاء عند السلاطين، مما أدى إلى فشل الاقتصاد المملوكي ككل.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

*ابن إياس ، أبو عبد الله محمد بن احمد الحنفي (ت 930هـ)

1- بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى زيادة، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة- 1964).

- * ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت 779هـ).
- 2- تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، المطبعة الأميرية (القاهرة- 1933م).
- * ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت 874هـ).
- 3- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مطبعة دار الكتب (القاهرة- 1930- 1956م).
- * الظاهري، عرس الدين خليل بن شاهين (ت 873هـ).
- 4- زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، اعتنى بتصحيحه بولس راويس، المطبعة الجمهورية (باريس- 1891م).
- * العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت 855هـ).
- 5- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، الهيئة المصرية للطباعة والنشر (القاهرة- 1988م).
- * ابن أبي الفضائل، فضل بن أبي الفضائل (ت بعد 672هـ).
- 6- النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد، دار العلمين للطباعة والنشر (القاهرة- 1973م).
- * القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (ت 682هـ).
- 7- آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر (بيروت- 1960م)
- * القلقشندي، أحمد بن علي (ت 821هـ).
- 8- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، مطبعة دار الكتب (القاهرة- 1913م).
- * المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ).
- 9- السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب (القاهرة- 1970- 1972م).
- 10- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية (بولاق- 270هـ).

ثانياً: المراجع

- * أسكندر، توفيق
- 11- نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العهد الوسيط، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد السادس، 1957م.
- * حسن، علي إبراهيم.
- 12- دراسات في تاريخ الممالك البحرية، وفي عهد الناصر محمد بوجه خاص، ط2، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة- 1944م).
- * زيادة، نقولا
- 13- دمشق في عصر المماليك، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر (نيويورك- 1966م).

- * الطرخان، أبراهيم علي.
14- النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكتاب العربي (القاهرة- 1968م).
* ضومط، أنطوان خليل.
15- الدولة المملوكية، التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري، ط2، دار الحدائق (بيروت- 1982م).
* عاشور، سعيد عبد الفتاح.
16- بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، دار الأحدث البحيري(بيروت- 1967م).
* العيادي، أحمد مختار.
17- تاريخ الدولة المملوكية في مصر والشام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر (القاهرة- 1986م).
* العريس، محمد.
18- موسوعة التاريخ الإسلامي، العصر المملوكي، دار اليوسف للطباعة والنشر (بيروت- 2005).
* فهمي، نعيم زكي
19- طرق التجارة الدولية ومخططاتها بين الشرق والغرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة- 1973م).
* فبييت، جاستون
20- القاهرة مدينة الفن والتجارة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر (بيروت- نيويورك- 1968م).
* لبيب، صبحي.
21- التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى. المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع، العدد الثاني، أيار- 1952م.
* اليوزيكي، توفيق سلطان.
22- تاريخ تجارة مصر البحرية في العصر المماليكي. مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر (الموصل - 1975م).

(¹) تجار الكارمية: هم تجار التوابل وغيرها من سلع الشرق الأقصى بين المحيط الهندي ومصر عبر بحر القلزم (الأحمر) وإن نشاطهم يعود إلى عهد الدولة الأيوبية 567- 648هـ. ينظر: صبحي لبيب، التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى، المجلة التاريخية المصرية للدراسات التاريخية (أيار - 1952، العدد الثاني، المجلد الرابع، ص 12.

(²) فهمي، طرق التجارة الدولية، ص118.

(³) الطرخان، النظم الإقطاعية، ص22؛ ضومط، الدولة المملوكية، ص182.

(⁴) ضومط، الدولة المملوكية، ص 182.

(⁵) عاشور، بحوث ودراسات، ص246- 247.

- (6) فهمي، طرق التجارة الدولية، ص154.
- (7) سرهنك، حقائق الأخبار، ص86؛ ضومط، الدولة المملوكية، ص183.
- (8) فهمي، طرق التجارة، ص161-164.
- (9) ضومط، الدولة المملوكية، ص184.
- (10) اليوزيكي، تاريخ تجارة مصر البحرية في العصر المماليكي، ص73-74، العريس، الموسوعة، ص128.
- (11) المرجع نفسه، ص74-76.
- (12) ضومط، الدولة المملوكية، ص185-186.
- (13) اليوزيكي، تاريخ تجارة مصر، ص61، 75.
- (14) ضومط، الدولة المملوكية، ص187.
- (15) فييت، القاهرة مدينة الفن، ص101.
- (16) ضومط، الدولة المملوكية، ص189.
- (17) المقرئزي، خطط، ج2، ص، ابن اباس، بدائع الزهور، ج2، ص113.
- (18) الظاهري، زبدة كشف الممالك، ص39.
- (19) القلقشندي، صبح الأعشى، ج3، ص404.
- (20) ضومط، الدولة المملوكية، ص190-191.
- (21) المرجع نفسه، ص191.
- (22) المرجع نفسه، ص192.
- (23) الظاهري، زبدة كشف الممالك، ص35، ابن ابي الفضائل، النهج السديد، ص178.
- (24) تئيس: جزيرة قريبة بين البحر بين خرما ودمياط في وسط بحيرة منفردة عن البحر الأعظم (المتوسط) بينها وبين البحر بر مستطيل. ينظر: القزويني، آثار البلاد، ص176.
- (25) فهمي، طرق التجارة، ص132-133.
- (26) ابن بطوطة، تحفة النظار، ج1، ص195، العيني، عقد الجمان، ج4، ص312.
- (27) عاشور، بحوث ودراسات، ص134.
- (28) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج8، ص152؛
- (29) فهمي: طرق التجارة، ص138-139.
- (30) القلقشندي، صبح الأعشى، ج3، ص341، ج4، ص32.
- (31) ضومط، الدولة المملوكية، ص197، حسن، دراسات في تاريخ المماليك البحرية، ص268.

- (32) فهمي، طرق التجارة، ص174.
- (33) ضومط، الدولة المملوكية، ص206؛ العيساوي، تاريخ الدولة المملوكية في مصر، ص193.
- (34) زيادة، دمشق في عصر المماليك، ص135.
- (35) البيوزيكي، تاريخ تجارة مصر، ص64-65.
- (36) ضومط، الدولة المملوكية، ص207.
- (37) زيادة، دمشق في عصر المماليك، ص135.
- (38) فهمي، طرق التجارة، ص290؛ ضومط، الدولة المملوكية، ص208.
- (39) البيوزيكي، تاريخ تجارة مصر، ص64-65.
- (40) زيادة، دمشق في عصر المماليك، ص135.
- (41) ضومط، الدولة المملوكية، ص208-209.
- (42) ضومط، الدولة المملوكية، ص209.
- (43) الظاهري، زبدة كشف الممالك، ص39.
- (44) ضومط، الدولة المملوكية، ص209.
- (45) المرجع نفسه، ص210.
- (46) فهمي، طرق التجارة، ص286-287.
- (47) ابن بطوطة، تحفة النظار، ج1، ص43.
- (48) المقرئزي، خطط، ج2، ص91-92.
- (49) فهمي، طرق التجارة، ص283.
- (50) ضومط، الدولة المملوكية، ص212.
- (51) المقرئزي، خطط، ج2، ص94-95.
- (52) ضومط، الدولة المملوكية، ص242.
- (53) المرجع نفسه، ص243.
- (54) الظاهر برقوق: هو أحد المماليك الجركسية، ويعد مؤسس الدولة المملوكية الثانية. المقرئزي، السلوك، ج3، ص277.
- (55) المقرئزي، السلوك، ج3، ق2، ص581.
- (56) المقرئزي- السلوك، ج3/ ق2/ ص114.
- (57) ضومط، الدولة المملوكية، ص244.
- (58) المرجع نفسه، ص244.

(⁵⁹) المرجع نفسه ، ص 244.

(⁶⁰) البيوزيكي، تاريخ تجارة مصر، ص 44 - 45.

(⁶¹) ضومط، الدولة المملوكية، ص 245.

(⁶²) جوامك المماليك:- راتب شهري يصرف للمماليك السلطانية وقد خصصت أقطاعات جعل

واردها لتلك الرواتب. القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص 11 - 15.

(⁶³) ضومط، الدولة المملوكية، ص 245.

(⁶⁴) القلقشندي، صبح الأعشى، ج1، ص 7 - 14؛ ج3، ص 467.

(⁶⁵) أسكندر، نظام المقايضة في تجارة مصر، ص 39 - 40.

(⁶⁶) المرجع نفسه، ص 42 - 43.